

دائرة شؤون اللاجئين

حركة المقاومة الإسلامية - حماس



فلسطينيو العراق .. مستقبل اللاجئين وحقوقهم "غير الطبيعية" حسام أبو حامد

يستطيعوا العودة، بعد تدمير بيوتهم، وخشيتهم من بطش المليشيات الطائفية في عمليات انتقامية، كما أبلغ التنظيم إبان سيطرته على الأنبار 17 عائلة فلسطينية بوجوب مغادرة بيوتها، فنزحت إلى كركوك في كردستان العراق. لم تتوقف الأمور عند هذا الحد، إذ استغلت عشائر مجاورة لتجمعهم الأكبر في حي البلديات (788 وحدة سكنية)، الفوضى الأمنية لتهديدهم، وإجبارهم على غلق محالهم التجارية، ومغادرة مساكنهم، مع التمدد والاستيلاء على المساحات الفارغة (حدائق أو ساحات) القليلة المتبقية ضمن الحي. اتهمت منظمات عديدة، في تقاريرها، الاحتلال الأمريكي، والحكومة العراقية ومليشيات طائفية، بانتهاكات ضد حقوق الإنسان، مورست بحق اللاجئين الفلسطينيين، وممارسة الاجتثاث الممنهج، والتطهير العرقي والطائفي بحقهم (راجع تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان "حقوق الإنسان" في بريطانيا في مايو/ أيار 2016، وتقرير المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان في 7 يوليو/ تموز 2012). وثقت تلك التقارير عمليات قتل وتهجير واعتقال تعسفي وتعذيب، وأحكاما جائرة مستندة إلى تهم ملفقة، إضافة إلى الاحتجاز في ظروف غير لائقة، بعضهم في سجون سرية، جوعوا وحرموا من العلاج. كما وثقت حالات اقتحام لبيوت اللاجئين، وحملت وزارة الداخلية العراقية المسؤولية عن تفاقم أوضاعهم، لعدم حمايتهم وعرقلة تصاريح الإقامة الخاصة بالأجانب، وتقليصها من ثلاثة أشهر إلى شهر. الفلسطينيون بوصفهم أجانب نشرت صحيفة العربي الجديد، في 21 ديسمبر/ كانون الأول 2017، وثيقة ذكرت أنها صادرة عن مكتب الرئيس العراقي فؤاد المعصوم، تظهر مصادقته في الشهر نفسه على قانون إقامة الأجانب رقم 76، والذي ينص على إلغاء القوانين الصادرة عن "مجلس قيادة الثورة" العراقي (المنحل)، بما فيها القانون 202 وامتيازاته، ليضع القانون 76 اللاجئ الفلسطيني ضمن خانة المقيمين الأجانب بلا أي امتيازات أخرى. وأوضحت الصحيفة أن القانون صار نافذا بعد إقراره ونشره في جريدة الوقائع العراقية الرسمية بالعدد 4466. كان القانون 202 الصادر عن "مجلس قيادة الثورة" العراقي في 12 سبتمبر/ أيلول 2001 قد نص على أن تتم معاملة الفلسطيني كالعراقي في جميع الامتيازات، وحقوق المواطنة، باستثناء حصوله على الجنسية العراقية، بما في ذلك منحه الحق في التوظيف والعمل في دوائر الدولة ومؤسساتها، بالإضافة إلى حقه في التعليم والصحة المجانيين، والعمل والتقاعد، والبطاقة الغذائية الشهرية، والسكن المجاني، والإعفاء الضريبي. كما تتضمن الامتيازات إصدار وثائق سفر تمكنه من السفر إلى خارج العراق، وإلزام السفارات العراقية خارج البلاد بمعاملته، حال مراجعته لها، كمواطن عراقي، فضلا عن حق الاقتراض والمعاملات البنكية المختلفة، وأي امتيازات أخرى. بعد ضجة أثارها نشر الصحيفة للوثيقة، وعلى الرغم من أن القانون الجديد قد عرف الأجنبي بأنه "كل من لا يحمل الجنسية العراقية"، من دون أي استثناء صريح أو مضمير للاجئين الفلسطينيين، ادعى بيان الأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي في ديسمبر/ كانون الأول 2017 أن القرار لم يتطرق إلى مسألة اللجوء، لا من قريب ولا من بعيد، بحجة أن أوضاعهم ما زالت معالجة بموجب قانون اللاجئين رقم 51 لسنة 1971، وشددت على أن حقوق الفلسطينيين في العراق ثابتة ومحترمة. وعلى الرغم من المواربة في تفسير القانون، ونفي مسؤولين عراقيين من مستويات مختلفة أن تكون تلك القوانين قد طبقت على المقيمين الفلسطينيين، كانت الإجراءات الفعلية تشير إلى غير ذلك، وهو ما تأكد اليوم الذي تجتهد فيه وزارات ومؤسسات ودوائر حكومية عراقية علنا في حرمان الفلسطينيين من امتيازاتهم، بوصفهم جزءا من العرب والأجانب المقيمين الذين يشملهم القانون 76. وكان أبرز تلك الإجراءات ما اتخذته أخيرا دائرة التقاعد العامة، ووزارة التجارة، وتمثل في سحب البطاقة الغذائية الشهرية عن الفلسطينيين والتي يصعب على العائلة في العراق الاستغناء عنها، ومنع الحقوق التعاقدية للفلسطيني المتوفى، وحرمان ورثته. اتخذت أيضا قرارات أخرى تتعلق بالطلاب، والوظائف، وإعادة فرض رسوم الصحة والتعليم والخدمات المختلفة عن الفلسطينيين بعد إعفائهم، وحرمانهم من التقدم بطلبات للحصول على سكن ضمن المشاريع الحكومية، كذلك حرمانهم من الاستفادة من القانون 21 الخاص بتعويض ضحايا العمليات الإرهابية، والأخطاء العسكرية التي ارتكبتها القوات الأميركية أو العراقية. □ أي مستقبل للاجئين؟ وفق تقديرات غير رسمية، يوجد اليوم في العراق ما بين أربعة آلاف وستة آلاف لاجئ فلسطيني، هم الأفقر والأكثر بؤسا، مقارنة بأشقائهم اللاجئين في دول الشتات الأخرى، سيما مع التباس وضعهم القانوني، نتيجة غياب اعتراف حكومي بهم، وعدم تمتعهم بأي حماية دولية، فهم لا يقعون ضمن مناطق عمل "أونروا" وخدماتها الإغاثية، ولا تعترف بهم المفوضية العليا لشؤون اللاجئين. يدفع اللاجئون الفلسطينيون، وإخوتهم العرب سواء بسواء، اليوم، ثمن تصديقتهم وهم مركزية القضية الفلسطينية الذي لم يخدم إلا رغبة الحاكم العربي المستبد في الفصل بين معركتي التحرير والتحرر، وتغيب الثانية لصالح الأولى، ما كرس فشلا ذريعا في معركة التحرير، واستعصاء في الحراك الشعبي المتأخر على طريق التحرر في مواجهة البنى الاستبدادية المتجذرة، ما هدد كيان الدولة، وفتت مجتمعا، وضحايا في مواجهة ضحايا. على الفلسطينيين اليوم أن يسألوا أنفسهم ما إذا كان بإمكانهم التعويل على تعاطف أو دعم رسمي عربي لم تعد قضيتهم أحد أولوياته؟ أو المراهنة على تعاطف شعوب عربية منهكة ومحبطة نفسيا، ومفككة اجتماعيا، ومنقسمة سياسيا - مذهبيا، وهي أبعد ما تكون عن نيل حقوقها، ناهيك عن ضمان الحفاظ معها على علاقات متوازنة سليمة، تخلو من الكراهية، والتحريض، والرغبة في الانتقام؟ ففي ظل الاستهداف الممنهج والمتعمد لوجودهم، بتواطؤ عربي رسمي، ولا مبالاة شعبية متزايدة، وعجز رسمي فلسطيني سياسي وتمثيلي، ماذا يبقى أمام الفلسطينيين سوى إعادة تنظيم لجوئهم بعيدا عن حدود فلسطين التاريخية إلى تلك الدول غير الشقيقة التي هاجروا إليها، وما زالوا، قسرا أو طواعية؟ تلك الدول ما زالت، على الرغم من رياح الشعبوية والعنصرية والتطرف التي تهب عليها بين حين وآخر، تمنح اللاجئين حقوقا للمواطنة غير مشروطة بالعرق، أو الدين، أو المذهب، وغير محكومة بالشعارات والديماغوجيا، ولا يوجد في ثقافتها السائدة ما تسمى "حقوقا غير طبيعية" ممنوحة لبني البشر؟ هل توفر تلك الدول لهؤلاء اللاجئين طريقا أقصر إلى فلسطين، وحقهم في العودة إليها؟ وهل في وسع هؤلاء اللاجئين توليد آليات جديدة، وأساليب مبتكرة، ومتنوعة لـ"النضال الوطني"، باتت مستحيلة في دول حفرت قبر مستقبلها بمعاول الطائفية السياسية والاستبداد؟ نعتقد أنها تساؤلات تستحق التأمل فلسطينيا.